



فوزية رشيد

هرمز» أو عبر دخول «الحوئي» خط التلاعب بـ «باب المندب» واستهداف السعودية ومطاراتها ومكة والمدينة؛ ورغم ذلك فإن أمريكا لا تحسم ورقة الحرب مطلقا لا تحسم ورقة السلم، بل يبدو الأمر وكأنه منذ شهور متروك للحرب الكالمية بينها وبين إيران، والتحديات المتبادلة بسحق كل طرف للآخر إذا تصدعت الحرب؛ فيما دول الخليج هي التي تدفع الثمن من اللا حسم وعدم إنهاء الحرب، وتعاني من أخطار مرحلة «اللاحرب واللاسلم»؛

○ نعود إلى التقرير الذي حسب وجهة نظر من أعده أن هناك أربع أولويات دفاعية عاجلة-يتعين على دول الخليج معالجة ثغراتها، وهي (إعادة بناء مخزونات الدفاع الجوي في ظل النقص العالمي؛ والتصدي للهجمات المكثفة منخفضة الكلفة بالطائرات المسيرة، وتطوير قدرات الضربات بعيدة المدى لتعزيز الردع، وسد الثغرات في القدرات البحرية)؛ وكما يبدو إن تداعيات الحرب تركت تأثيرها في الإمدادات الخليجية للطاقة، ومع استمرارها سترتك تأثيراتها في الاستثمار وفي الاقتصاد، مما يستدعي زيادة الاحتياطات الاستراتيجية، وتوسيع الإنتاج المحلي من الغذاء والمواء؛ وحتى الآن استطاعت دول الخليج العربي وبسبب امتلاكها الأدوات والموارد التكيف مع ما مضى منذ 28 فبراير 2026، وتطلع إلى التكيف مع المرحلة المقبلة؛

○ في تصوري وبعيداً عن ملاحم هذا التقرير، فإن الهدف الحقيقي للتراشقات الخطابية والتحديات بين الأطراف الثلاثة (الولايات المتحدة، الكيان الصهيوني وإيران) هو ضرب الازدهار والتنمية والأمن والاستقرار في دول الخليج العربي كهدف حقيقي، رغم ما يبدو في الظاهر بأن اللعبة التآزيمية هي فقط إيران وملفها النووي؛ وبالطبع لا اهتمام أمريكي لا بالصواريخ ولا المسييرات ولا الأذرع الإيرانية وأبرزها في هذه المرحلة «الأداة الحوئية»؛ وهذا يستدعي من دول الخليج التي تقع في هذه المرحلة في عين العاصفة، أن تتبنى وبشكل موحد استراتيجية شاملة تقوم على التنسيق السياسي والاستراتيجي، والبحث عن قدرات رديعة لا تعتمد الأسلحة باهظة الثمن؛ والإبتعاد عن أي مسببات للخلاف أو الاختلاف بتطوير (خطاب خليجي عالمي) وإدارة تنسيقية متكاملة للإعلام الخليجي، تتبنى فيه دول الخليج لغة إعلام قوية وشفافة، تدبر بها ومن خلالها السياسة في العالم بدلا من حالة الفوضى الإعلامية حاليا؛ خاصة أن التحديات الأمنية والوجودية يستهدف كل دول الخليج؛ وبشكل قائم على منطق من الإبتزان الأمريكي والإيراني وابتزان الكيان الصهيوني، لرسم مصائر غير تلك التي تتطلع إليها دول الخليج العربي في الماضي أو الرأهن أو المستقبل؛

وحتى لا يبقى الخليج كما يريد أصحاب الأجندات الخبيثة ساحة للصراع إقليمياً ودولياً، فإن البحث عن الخروج يجب أن يكون بالعقل الخليجي – العربي وباليد الخليجية في ظل وجود البُعد الإسلامي للحلفائت القائمة أو التي ستقوم؛

الأمن النفسي في العصر الرقمي؛

حين تصبح الشاشة جزءا من شعورنا بالأمان

لأنهم أكثر حباَ له، بل لأنهم أكثر تفاعلاً مع ما يعرضه على الشاشة.

وتجد أهمية هذه القضية ما يدعمها في دراسة عربية أجرتها ولاء الشريف (2022)، بعنوان «تأثير بعض شبكات التواصل الاجتماعي على الشعور بالأمن النفسي لدى عينة من طلبة جامعة أم القرى»، درست العلاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والشعور بالأمن النفسي لدى عينة مكونة من 150 طالباً وطالبة من جامعة أم القرى. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والأمن النفسي خلال جائحة كورونا. مؤكدة أهمية فهم تأثير التجربة الرقمية في التوازن النفسي للفر، مع مراعاة طبيعة الاستخدام وسياقه وعلاقته باحتياجاته النفسية والاجتماعية.

إن من أخطر التحولات التي أحدثتها البيئة الرقمية أنها أعادت ترتيب انتباهنا، وربما أعادت ترتيب أولوياتنا من حيث لا نشعر، فقد أصبح صوت الإشعار قادراً على قطع حديث عائلي، ورسالة عابرة قادرة على انتزاع انتباهنا من طفل يحاول أن يروي يومه، ومحتوى قصير قادراً على استهلاك الوقت الذي كان يمكن أن ينحول إلى حوار أو مشاركة قرب. ومع تكرر هذه المقاطعات، لا نخسر الوقت وحده، بل قد نخسر شيئاً من جودة حضورنا مع من نحب. فالعلاقات الإنسانية لا تُبنى بمجرد الوجود في المكان نفسه، وإنما تحتاج إلى انتباه متبادل، وإصغاء يمنح الآخر شعوراً بأنه يستحق وقتنا واهتمامنا.

لا يمكن الخطر في استخدام الشاشات بحد ذاته، بل في تحويلها إلى محور تواصلنا وعلاقتنا، على حساب الحضور الإنساني. لذا، نبدأ استعادة الأمن النفسي باستعادة قدرتنا على الاختيار، واستخدام التقنية بوعي، وحماية أبنائنا من الانزهان للتقييم الرقمي، مع تعزيز العلاقات الواقعية التي تمنحنا الأمان والانتماء، بعيداً عن مقاييس الإعجابات والمشاهدات.

فالأمان ليس أن تجد دائماً من يتفاعل معك خلف الشاشة، بل أن تعرف أن قيمتك لا تتحدد بما يمنحك إياه الآخرون من اهتمام، وأن تجد في حياتك الواقعية علاقات تمتدح الطمأنينة والاستقرار النفسي حتى حين تصمت الشاشة. وعندما تستعيد الأسرة مكانتها بوصفها مساحة للإصغاء والقبول، ويستعيد الإنسان قدرته على إدارة انتباهه لتحول التقنية من قوة تستحوذ على تجربتنا إلى أداة نستخدامها بوعي، من دون أن نسمح لها بأن تهدد لنا من تكون، وما الذي ينبغي أن نخافه ومن يستحق انتباهنا.

○ أخصائية الإرشاد الأسري بمركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري إحدى مؤسسات جمعية نهضة فتاة البحرين

عالم يتظير

«الخليج في خضم الحرب».. ماذا بعد؟

○ ضمن ملفات «حوار المنامة» بدورته الثانية والعشرين في مملكة البحرين، خلال الفترة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2026، وعبر تنظيم (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) بمشاركة 50 دولة وما يقارب 700 شخصية من القادة والسوزراء وضئاع القرار؛ فإن ملفات الدفاع والأمن الإقليمي هي الأبرز حتماً، خاصةً والخليج العربي يعاني في المرحلة الراهنة من تداعيات الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران، والتي جعلت إيران بطاقتها التهديدية، وصواريخها موجهة إلى دول الخليج العربي، التي للمفارقة لم تشارك في الحرب عليها؛ بل كانت قبل وأثناء الحرب تدعو إلى معالجة الأزمة بالحلول التفاوضية والدبلوماسية، لتجنب الخليج وإيران نفسها آثار الحرب التدميرية؛

○ في إطار ملفات «حوار المنامة» تم إطلاق (ملف الخليج في خضم الحرب) وهو التقرير الصادر عن «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، والذي أعد كل من الباحث الأول في شؤون الشرق الأوسط بالمعهد «د. حسن الحسن» ومدير الأمن الإقليمي «إميل حوكيم» وليحذرا من أخطار مرحلة «اللاحرب واللاسلم»، ويدعوان دول الخليج إلى مراجعة الأولويات الدفاعية، خاصةً أنها تواجه مرحلة إقليمية شديدة الاضطراب؛ هذا يستدعي من دول الخليج سدّ الثغرات في الافتراضات الأمنية والاقتصادية، بعد ما كشفتها الحرب الأمريكية – الإسرائيلية من تأكيد تلك الثغرات والتي هي بحاجة إلى مراجعة خليجية شاملة لحساباتها الدفاعية وشراكاتها الدولية وخططها لتحقيق الازدهار والاستقرار كما جاء في التقرير؛

○ تقرير «الخليج في الحرب» والذي تم نشر بعض ملامحه مؤخراً، يوضح أن رهانات دول الخليج العربي والتعويل على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة قد أصيبت بالخذلان؛ ودول الخليج بقلعها الاقتصادي في العالم وكركزة عالمية بنسبة مهمة للطاقة النفطية والغاز، واتسلاقتها التنموية الناجمة على المستوى الدولي، وحرصها على السلام والاستقرار، تحتاج إلى (تطوير استراتيجة إلى خليجية شاملة) خاصة في ظل ازدهارها المتزايد حول طبيعة التهديد الإيراني متعدد الأبعاد، ومنه البُعد الحوئي الرامن؛ إلى جانب إدراك التهديدات الأخرى وأجندة الكيان الصهيوني ليست بعيدة عنها؛ ومن المهم تنويع الشراكات الاستراتيجية والدفاعية، مع تراجع الظلة الأمريكية الدفاعية، بعد أن أشعلت أمريكا مع الكيان الصهيوني الحرب في الخليج بعنوان الحرب على إيران؛ وتركت دول الخليجية تواجه التحديات وحدها؛

○ وخضيف للتقرير أيضاً، أن إيران لم تترك باباً مفتوحاً للحوار مع الدول الخليجية وهي تستهدفها بحقد وكراهية كلما واجهت الضربات الأمريكية أو «الإسرائيلية» أو حين تتجدد نذر الحرب؛ فكل التهديدات التصعيدية والتدميرية موجهة إلى دول الخليج؛ آلاف الصواريخ والمسيرات أطلقتها إيران على الخليج مستهدفة المنشآت الحيوية ومنشآت الطاقة، التي ترتبط بنمو ثلث إمدادات النفط العالمية، وأكثر من 15% من إمدادات الغاز الطبيعي، و%19 من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً؛ بل تجاوزت الحرب المعطيات العسكرية لتطال أمن الملاحة والتجارة والطاقة سواء عبر التلاعب بـ «مضيق

تحولات الرأي العام الأمريكي تجاه الصراع بين إسرائيل والفلسطنيين

اليهودي الأمريكي؛ فبعد أن كان يُفترض –خطأ- أنهم يسيريون دائماً في ركب الحكومة الإسرائيلية، بات اليهود الأمريكيون اليوم منقسمين بشكل حاد.

أظهر استطلاع أجرته صحيفة «واشنطن بوست» انقساماً متساوياً في الآراء بين اليهود حول الحرب التي تشنها إسرائيل في غزة، بينما كشف استطلاع أجراه «معهد الناخبين اليهود» (أن 50% من اليهود الأمريكيين يؤيدون وقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل، في حين يؤيد 40% فقط استمرارها.

ولا يقتصر النقاش الداخلي داخل المجتمع اليهودي على الشباب ذوي التوجهات التقدمية الذين باتوا يشكلون قس اريثاطهم بإسرائيل ومفهومهم للصهيونية، بل انضم إليهم أيضاً أفراد أكبر سناً وأكثر خبرة، بدأوا يعبرون علناً عن أرائهم حول هذه القضايا.

وقد قابلت المؤسسات اليهودية التقليدية (التي تمثل التيار السائد) هذا الوضع بحالة أشبه بالهستيريا، حيث شعرت بأنها مضطرة لخوض معركة دفاعية بأسلة لاستعادة نفوذها المفقود، وهي في سبيل ذلك، تضخ مئات الملايين من الدولارات لهزيمة المرشحين المؤيدين للفلسطينيين، وتكثف جهودها للمساواة بين انتقاد إسرائيل ومعاداة السامية، كما تشن حملات «دعاية» تهدف إلى تجميل صورة ممارسات إسرائيل في غزة.

ورغم أن هذه التحركات المتخبطة قد تسببت في ألم حقيقي لبعض المرشحين والطلاب، وأدت إلى نشوب صراعات داخل المجتمع اليهودي نفسه، إلا أنها لم تنجح في إحداث أي تغيير جوهري، فاستمرار الدمار الذي تلحقه إسرائيل بالفلسطينيين أدى إلى تحولات لا يمكن محوها بأي حال من الأحوال.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

بل إن نسبة التأييد للفلسطينيين باتت الآن أعلى من نسبة التأييد التي تحظى بها إسرائيل.

يبرز هذا التوجه بشكل أوضح بين الديمقراطيين، حيث يحمل 80% منهم آراء سلبية تجاه إسرائيل. وتظهر استطلاعات الرأي بوضوح ليس فقط وجود معارضة للسياسات الإسرائيلية، بل أيضاً بروز نزعة داعمة للفلسطينيين، وهو عامل لم يسبق له مثل في السياسة الأمريكية.

لقد كان لهذا التحول تداعيات سياسية، ففي مرحلة مبكرة من الصراع، وحين امتنعت إدارة بايدن عن وقف الحرب التي تشنها إسرائيل، حشد ائتلاف تدمسي قواه في الجامعات وفي أكثر من 300 مدينة في جميع أنحاء البلاد، حيث تم تبني قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار.

وقد ضم هذا الائتلاف في صفوفه شباباً، وأفراداً من الملونين، وعرباً ومسلمين، ويهوداً تقدميين. وقد تجلى تأثيرهم بوضوح في انتخابات عام 2024؛ إذ تشير الأدلة إلى أن الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي فقدت –على الأرجح– جزءاً من دعمها نتيجة تجاهلها لمطالب هذه الحركة بالعدالة. كما ظهر أثر هذا الائتلاف في عمليات التصويت والانتخابات البرلمانية (الكونغرس) هذا العام. فقد صوت 40 عضواً ديمقراطياً في مجلس الشيوخ –من أصل 47– لصالح منع إرسال بعض الإمدادات العسكرية إلى إسرائيل، واتخذ الموقف ذاته أكثر من 40% من الديمقراطيين في مجلس النواب.

وفي سباقات انتخابية محدمة لعضوية الكونغرس، نجح أكثر من اثني عشر مرشحاً مؤيذاً للقضية الفلسطينية في الفوز. رغم تفوق الجموعات المؤيدة لإسرائيل عليهم بمراحل من حيث الإنفاق المالي.

علاوة على ذلك، كان لمارسرات إسرائيل تأثير عميق داخل المجتمع

هل تقترب الحرب الأوكرانية من نهايتها بعد تفاهمات ترامب وبوتين؟

نوفمبر 2026، على تنفيذ ما تعرضه، وعلى استعداد الكرملين لتقديم التزامات مقابلة.

فإذا حصلت موسكو على تخفيف للضغط قبل الاتفاق على التزامات واضحة وقابلة للقياس، فقد تتحسن قدرتها على مواصلة الحرب، بدلا من أن تزداد رغبتها في إنهاؤها.

ولا يمكن الحكم على المنطقة المنزوعة السلاح من سميتها وحدها؛ فالانسحاب المتبادل، تحت رقابة فعالة، يختلف عن انسحاب أوكراني من مواقع دفاعية من دون خطوة روسية مماثلة. وفي الحالة الثانية، قد خسر كييف مواقع مهمة من دون ضمان يمنح تقدماً روسياً لاحقاً. لذلك، فإن حدود المنطقة، وتسلسل الانسحاب، والجهة المكلفة بالمراقبة، وآليات التعامل مع الخروقات، هي العناصر التي تحدد أثرها الفعلي في الأمن وميزان القوة.

وبالنسبة إلى بوتين، تتمثل المكاسب المحتملة في إبعاد أوكرانيا عن الناتو، وتخفيف العقوبات، واستعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة. لكن ما ستقدمه موسكو في المقابل لا يزال غير واضح؛ هل ستقبل وقف العمليات عند خط التماس الحالي، أم ستواصل المطالبة بأراضٍ لا تسيطر عليها؛ وهل ستقبل ترتيبات تمنح أوكرانيا ضمانات أمنية شبيهة بتلك المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي؛ وهل ستوافق على رقابة خارجية على تنفيذ الاتفاق؟ وإذا وافقت، فأَي دول ستشارك فيها؟

يبدأ تقييم المقترحات التي يعرضها تقرير إيكونوميست من تقديم إجابات واقعية عن هذه الأسئلة؛ فالمكاسب الاقتصادية وحدها لا تصنع اتفاقاً قابلاً للاستمرار من دون التزامات عسكرية وسياسية متبادلة.

وقبل ذلك كله، لا تغني العهود الأمريكية عن موافقة الأوروبيين على المسائل التي تدخل ضمن صلاحياتهم. فحتى مع تساوت قدرتهم على التأثير واعتمادهم الأمني على واشنطن، تظل لهم أدوار مباشرة في العقوبات، وسياسات الطاقة، وانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. كما تبقى قدرة الإدارة الأمريكية على تنفيذ تعهداتها مرتبطة بمواقف المؤسسات المعنية داخل الولايات المتحدة.

أما وقف القتال، على الرغم من احتمال التوصل إليه، فيحتاج إلى ضمانات تحد من خطر تجدد؛ وإلا فقد ينحول إلى هدنة مؤقتة تسبق جولة أشد من الحرب.

وعليه، تظل الأسئلة الحاسمة: ما الذي سيقدمه بوتين مقابل المكاسب المعروضة عليه؛ ومن يستطيع ضمان أمن أوكرانيا؛ وما الذي يستطيع ترامب تنفيذه فعلاً؟

○ باحث متخصص في الشؤون الروسية

بقلم: سعد خلف ○

شملت بحث مشاركة مستثمر أمريكي في المشروع.
غير أن تداول الفكرة إعلامياً لا يكفي، في حد ذاته، لإثبات وجود اتفاق بشأنها، أو تحديد مدى تقدم المحادثات المرتبطة بها.

كما أن مناقشة المشروع لا تعني الموافقة على تنفيذه؛ إذ يتطلب استئناف تشغيله موافقات حكومية وترتيبات قانونية وتجارية وفنية، لا تستطيع واشنطن وموسكو حسمها بمفردهما. ويضاف إلى ذلك قيد قانوني أوروبي؛ فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي، في يناير 2026، حظرًا تدريجيًا على واردات الغاز الروسي، يصل إلى الحظر الكامل للغاز الطبيعي المسال مع بداية عام 2027، ولغاز الأنابيب في خريف العام نفسه، مع فترات انتقالية للعقود القائمة. ومن ثم، فإن استئناف هذه التجارة على نحو مستدام يتطلب تعديل القواعد الأوروبية ذات الصلة. ولا يكفي لذلك اتفاق أمريكي روسي، كما أن تخفيف العقوبات الأمريكية لا يلغي القيود الأوروبية تلقائيًا.

أما الموقف الروسي، فينبغي التمييز فيه بين الاستعداد للعودة إلى التفاوض وقبول البنود المتفاوضة. وحتى إذا أظهرت الاتصالات الأخيرة، ومنها زيارة ستيف ويتكوف إلى سانت بطرسبرغ، استعدادًا لاستئناف المحادثات، فإن ذلك لا يثبت الموافقة على اتفاق بعينه.

وحديث بوتين عن تسوية نهائية وترتيبات لأمن روسيا وأوكرانيا والأمن الأوروبي يحدد، في تقديري، الموضوعات التي تريد موسكو مناقشتها. لكنه لا يعني موافقتها على إنشاء منطقة منزوعة السلاح، أو تقديم تنازلات إقليمية في الأراضي التي تسيطر عليها. أو قبول صفقة اقتصادية مقابل وقف الحرب. فالخلاف بين قبول التفاوض وقبول الاتفاق يعطي انطباعًا بتقدم لم يثبت تحققه بعد. وفي السياق نفسه، يظل وصف الحملة الشتوية المقبلة بأنها ستكون الأكثر تدميرًا منذ بداية الحرب تقديرًا لما قد يحدث، فاستمرار استهداف منشآت الطاقة والبنية التحتية يوفر أساسًا لتوقع شتاء صعب، لكنه لا يثبت مسبقًا أن العمليات المقبلة ستجاوز جميع ما سبقها من حيث التدمير.

أما مواصلة الحرب إذ لم تحصل على ما تريده. تقوم الفكرة الأمريكية المفترضة، إذن، على جعل وقف الحرب أكثر فائدة لموسكو من استمرارها، من خلال ربط الترتيبات الأمنية بمكاسب اقتصادية وسياسية. لكن نجاحها سيتوقف على قدرة إدارة ترامب، بعد انتخابات التجديد النصفي المقررة في 3

نشرت مجلة إيكونوميست البريطانية على موقعها الإلكتروني، يوم الخميس، 22 أكتوبر 2026، تقريرًا عن تزايد الخلافات بين واشنطن وكييف بشأن تصورات إنهاء الحرب الروسية– الأوكرانية. وتتاول التقرير مقترحات أمريكية تجمع بين ترتيبات عسكرية في دونباس، ومكاسب اقتصادية وسياسية لموسكو، مقابل ابتعاد أوكرانيا عن حلف شمال الأطلسي (الناتو).

بدايةً، ينبغي التأكيد أن ما عرضه التقرير يظل تصورًا محتملًا للتفاوض، وليس خطة نهائية وافقت عليها روسيا وأوكرانيا. وقسمه فريق بين أفكار مطروحة للنقاش والتزامات تقبل الأطراف تنفيذها. والمسؤولون الأوكرانيون الذين تحدثوا عن المقترحات يعرون ملامحها العامة، لكنهم لا يجيبون بجميع تفاصيلها.

كذلك، لا يتوافر، وفق المعلومات التي يعرضها التقرير، نص علني متكامل يحدد شروط الاتفاق، وما سيقدمه كل طرف، والجداول الزمنية للتنفيذ؛ ولذلك فإن الحديث عن صفقة مؤكدة بتجاوز ما نتججه هذه المعلومات.

أول المقترحات إنشاء منطقة منزوعة السلاح في دونباس. وتشير المعلومات الواردة في التقرير إلى أن المقصود هو الجزء الذي لا يزال خاضعًا للسيطرة الأوكرانية من مقاطعة دونيتسك، وليس منطقة تتسحب منها قوات الطرفين على جانبي الجبهة. وهذا فارق جوهري؛ لأن إخلاء المواقع الأوكرانية لا يعادل انسحابًا متبادلًا. كما لا تتوافر خريطة معلنلة أو قواعد تفصيلية تحدد القوات التي ستسحب، والجهة التي ستحتل المراقبة، وآلية إدارة المنطقة.

ويتضمن التصور أيضًا تخفيف العقوبات على روسيا، وإبرام صفقات مع شركات أمريكية، واستعادة العلاقات السياسية مع واشنطن. غير أن هذه العناصر تُطرح بوصفها حوافز محتملة، وليست كان تنفيذها سببًا قبل وقف القتال أم بعده، أو ما الشروط المرتبطة بها. ومن ثم، لا يمكن الاستنتاج أن بوتين وافق على هذه الصيغة، أو أن واشنطن وموسكو اتفقتا على الالتزامات الروسية المقابلة. على الجانب الأوكراني، يدور الحديث عن التخلي عن السعي إلى عضوية الناتو، مقابل استثمارات وإمكان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً. وهنا تبرز مسألة تتعلق بحدود ما تستطيع واشنطن تقديمه لكيف؛ فالولايات المتحدة تستطيع دعم انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها لا تملك ضمانه نيابة عن الدول الأعضاء، ولا تجاوز إجراءات الانضمام والتصديق على معاهدته. فالدعم الأمريكي مسألة، وضمن العضوية مسألة أخرى.

ومن بين المقترحات كذلك إعادة تشغيل مشروع نورد ستريم. وقد سبق طرح هذه الفكرة في سياق الحديث عن اتصالات اقتصادية أمريكية-روسية،